

بقايا ضحايا

عالية الشلهوب

ساهر هل حقق هدفه المروري أو المادي؟

■ في ١٩/٤/٢٠١٠م تم إطلاق المرحلة الأولى من نظام ساهر في مدينة الرياض، أي مضى على فترة التطبيق حوالي ٦٨١ يوماً تنقصر ٣٩ يوماً بالضبط لتكتمل عامين بالكمال والتمام، وبعد ذلك تم تطبيقه في المناطق الأخرى من المملكة، بعد فترة التطبيق ومدتها سنتان وهي كافية، وكوننا في أسبوع المرور الخليجي نسأل : هل تم أو سيتم تقييم النظام ومدى تحقيقه لأهداف المرور وأهداف المجتمع بشكل عام؟ من البديهي قبل التقييم وهو مسؤولية وزارة الداخلية وعلى وجه الخصوص ادارة المرور أن نسترجع تلك الإحصائيات المخيفة التي أوقعتها وسائل النقل والطرق وأخطارها حتى أصبحت كابوساً مخيفاً وهاجساً اجتماعياً لم تسلم أسرة إلا نادراً من فقد عزيز لديهم أو إصابة أو عاهة تسببت فيها حوادث الطرق، خلال خمس سنوات ماضية قبل تطبيق ساهر وهي معلومات إحصائية موثقة من ادارة المرور وقع ١.٩ مليون حادث مروري في المملكة تسببت في مقتل - وللأسف الشديد - أكثر من ٣٠ الف شخص وخلفت ١٧٧ الف مصاب من جراء ٤٦ مليون مخالفة مرورية بمتوسط اخير ٧٠٠ الف مخالفة خلال ستة اشهر فقط، حسب الإحصائيات تقول ان تطبيق نظام ساهر قد ساهم في تخفيض نسبة الحوادث بنسب تتراوح من ٣٦% الى ٤٣% وهي نسب جيدة، وكذلك المخالفات الى ٣٢% وكل ذلك بلاشك له فوائد اجتماعية واقتصادية ووطنية على المجتمع، وهذا محل اجماع الكثيرين عدا هواة مخالفة النظام فهؤلاء يجب الا نعيهم أي بال لان الحفاظ على سلامة أرواح الناس فوق كل اعتبار، وعلى وجه الغرابة ورد أن هناك دراسة منشورة تشير الى ارتفاع نسب الحوادث بعد تطبيق نظام ساهر! وقد يكون ذلك صحيحاً في المناطق التي لم تطبق النظام بعد، النقطة التي كانت محل خلاف وبحث وأخذ وعطاء هي نسب ومستويات رسوم المخالفات الكثير يرون بانها مرتفعة وفوق إمكانية المواطن خاصة ذلك المواطن من ذوي الدخل المنخفض الذي لو ارتكب مخالفة أو تعدى مخالفتين في الشهر قد يخسر ٢٥% أو أكثر من راتبه، وهنا تكمن ضرورة التوازن بين أثر التطبيق للنظام اجتماعياً أو اقتصادياً، ولو أنني بشكل شخصي من مؤيدي الصرامة في تطبيق المخالفات، فالحاجة الى تثقيف السلوكيات والأخلاق مهمة بجانب النظام

، أما الجانب الاقتصادي لنظام ساهر والدخل الذي يحققه والذي كان محل استياء من المواطنين بناء على تصريح وكيل وزارة المالية لشؤون الإيرادات أن حجم إيرادات نظام سداد وهو نظام مطبق ومعروف لسداد الرسوم الحكومية في عام واحد بلغ (٧٠) مليار ريال من خلال ٥٢ مليون عملية ولكنها لكل العمليات الحكومية في نظام التعاملات الإلكترونية ، ولم يوضح كم إيرادات نظام ساهر ، ولكن من خلال المعلومات الواردة عن عدد المخالفات المرورية المقدرة بـ ٢٤٠٠ مخالفة يوميا وبحسب رسوم المخالفات يتوقع أن يكون الدخل حوالي ٨ ملايين ريال يوميا أي ٢٢٤ مليونا شهريا تشكل حوالي ٢,٦ مليار ريال سنويا أي تعادل نسبة ٣,٧٪ تقريبا من إيرادات نظام سداد الحكومي ، فإذا كانت كما هو معروف أن الشركة المشغلة لنظام ساهر تحصل على ٢٠٪ من الإيراد أي حوالي نصف مليار سنويا (٥٣٧) مليون ريال مقابل التشغيل والباقي يورد لوزارة المالية كدخل للدولة ، هل تستمر هذه الاتفاقية بهذه النسبة وقد اكتملت بنية التجهيز وإنشاء كاميرات المراقبة ونظام الرصد الآلي وغيرها؟ أو أن هناك بنودا توضح ذلك لدى إدارة المرور وبغض النظر عن حجم هذه الأموال المستقطعة من المواطنين والموحدة لحساب وزارة المالية أو لهذه الشركة هل الأهداف المتحققة من تطبيق نظام ساهر بهذه المستويات من الرسوم أتت أوكلها أو أن هناك خلا ما في وضع هذا النظام وتركيبته وضرورة إعادة دراسته وتقييمه للحفاظ على سلامة أرواح الناس أولا وعلى جيوبهم ثانياً وهل يمكن أن تستثمر هذه الأموال في تحسين الطرق وتخفيف الازحام وفك الازدحام المرورية ويتم من إيراداته إنشاء صندوق ساهر الاجتماعي لمساعدة المحتاجين على غرار صندوق ابراء الذمة ، فوزارة المالية بخير وليست بحاجة والحمدلله فذلك من دخل البترول أطل الله في عمره ، كما قالها خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله ويطيل في عمره .